فقه الشركات

* مقدمات في المعاملات المالية
- تعريف الشركات وحكمها وأنواعها.
- الشركات المعاصرة.

محاسبة ٦ إدارة ٥

د. عبدالرحمن المحيسن

مقدمات في فقه المعاملات المالية

لا يدخل في سوقنا إلا من فقه في الدين.

الفقه الإسلامي صالح لكل زمان ومكان

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

القواعد العامة في المعاملات المالية

* الأصل في المعاملات الحل والإباحة

* أصول المحرمات الشرعية:

- الظلم
- الربا
- الجهالة والغرر

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

القواعد العامة في المعاملات المالية

- * المعاملات المالية في شرعنا مبنية على الصدق والأمانة.
- *سد الذرائع الموصلة إلى المحرمات.
- * فقه المعاملات مبني على مراعاة المصالح والعلل.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مجموعات العقود المالية

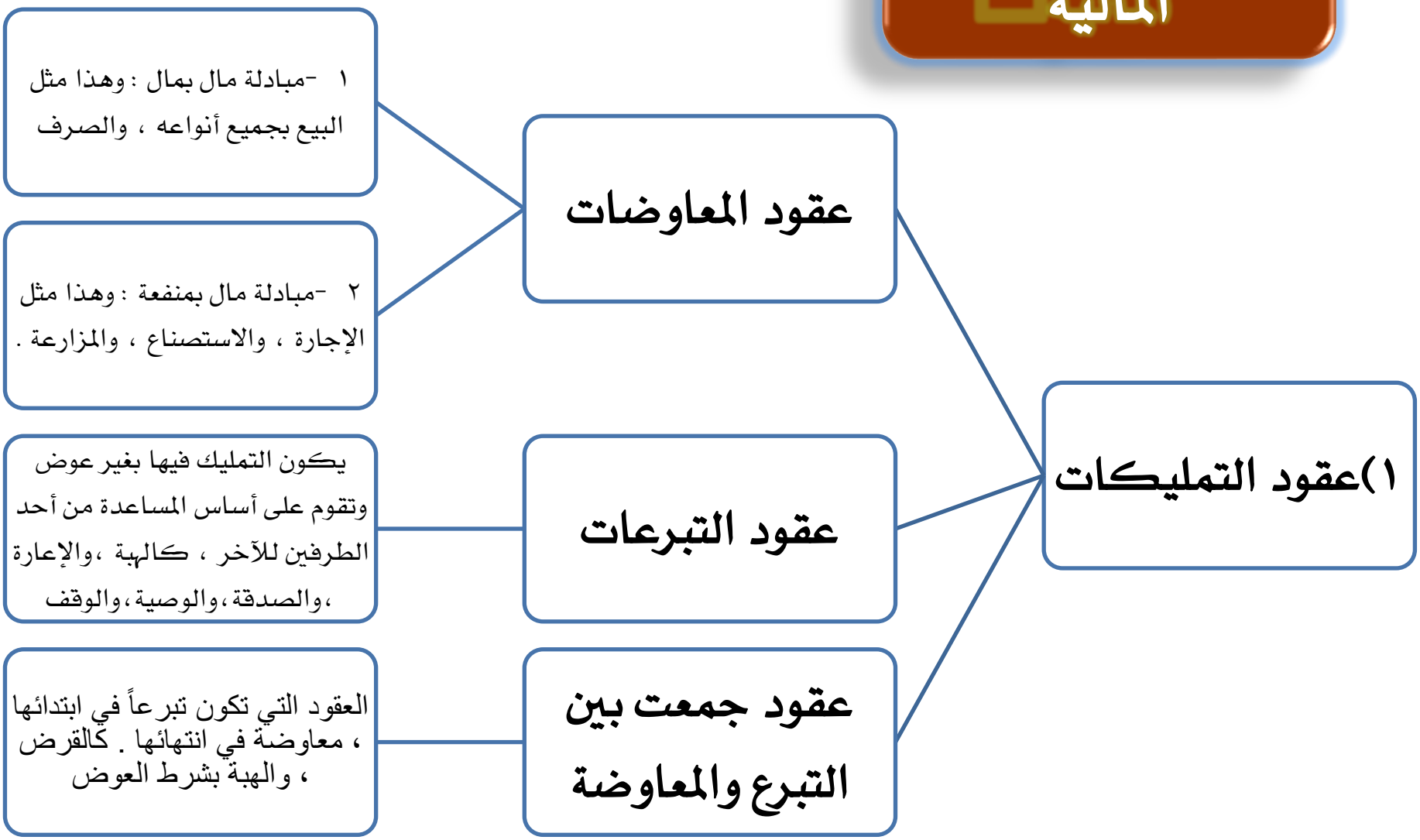

مجموعات العقود المالية

- ٢)عقود الإسقاطات
  - إسقاط محض
    - كالطلاق المجرد عن مال ، والعفو عن القصاص من غير بدل ، وإبراء الدائن مدينه من الدين
  - إسقاط بعوض
    - كالطلاق على مال ، والعفو عن القصاص نظير مال
- ٣)عقود المشاركة
  - عقود الشركات بأنواعها ، وعقود المزارعة ، والمساقاة
- ٤)عقود الإطلاقات
  - كالوكالة ، والإيصاء ، والإذن للمحجور عليه في التصرف ،
- ٥)عقود التوثيقات
  - العقود التي يقصد بها توثق الدائن على دينه من قبل المدين. كالرهن ، والكفالة .
- ٦)عقود الحفظ
  - العقود التي يقصد بها حفظ المال، كالوديعة

مقدمات في الشركات

تعريف الشركات:

- حكم الشركات

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مقدمات في الشركات

تعريف الشركات:

المعنى العام: اجتماع في استحقاق أو تصرف

يدخل فيها شركة الأملاك كالإرث والصيد وملك مباح

المعنى الخاص: اجتماع اثنين فأكثر في التصرف "العقد"

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مقدمات في الشركات

تعريف الشركات:

وعرفت الشركة في النظام بأنها :

" عقد يلتزم بمقتضاه شخصان فأكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة " المادة رقم (١) من النظام .

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مقدمات في الشركات

حكم الشركة

الشركة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مقدمات في الشركات

أدلة جواز الشركات

من الكتاب:

(وإن كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض..) الآية.

(فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة) في قصة أصحاب الكهف.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مقدمات في الشركات

حكم الشركة

من السنة:

ما ورد في الحديث"إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما".

حديث: " إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو ، أو قل طعام عيالهم بالمدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ، ثم اقتسموا بينهم في إناء واحد بالسوية بينهم، فهم مني وأنا منهم ".

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

مقدمات في الشركات

الحكمة من مشروعية الشركات:

رفع الحرج والمشقة

التعاون والتكاتف بين أفراد المجتمع

سد الحاجة وتحقيق توزيع الأدوار والكفاءات

عمارة الأرض ونماء المجتمعات

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

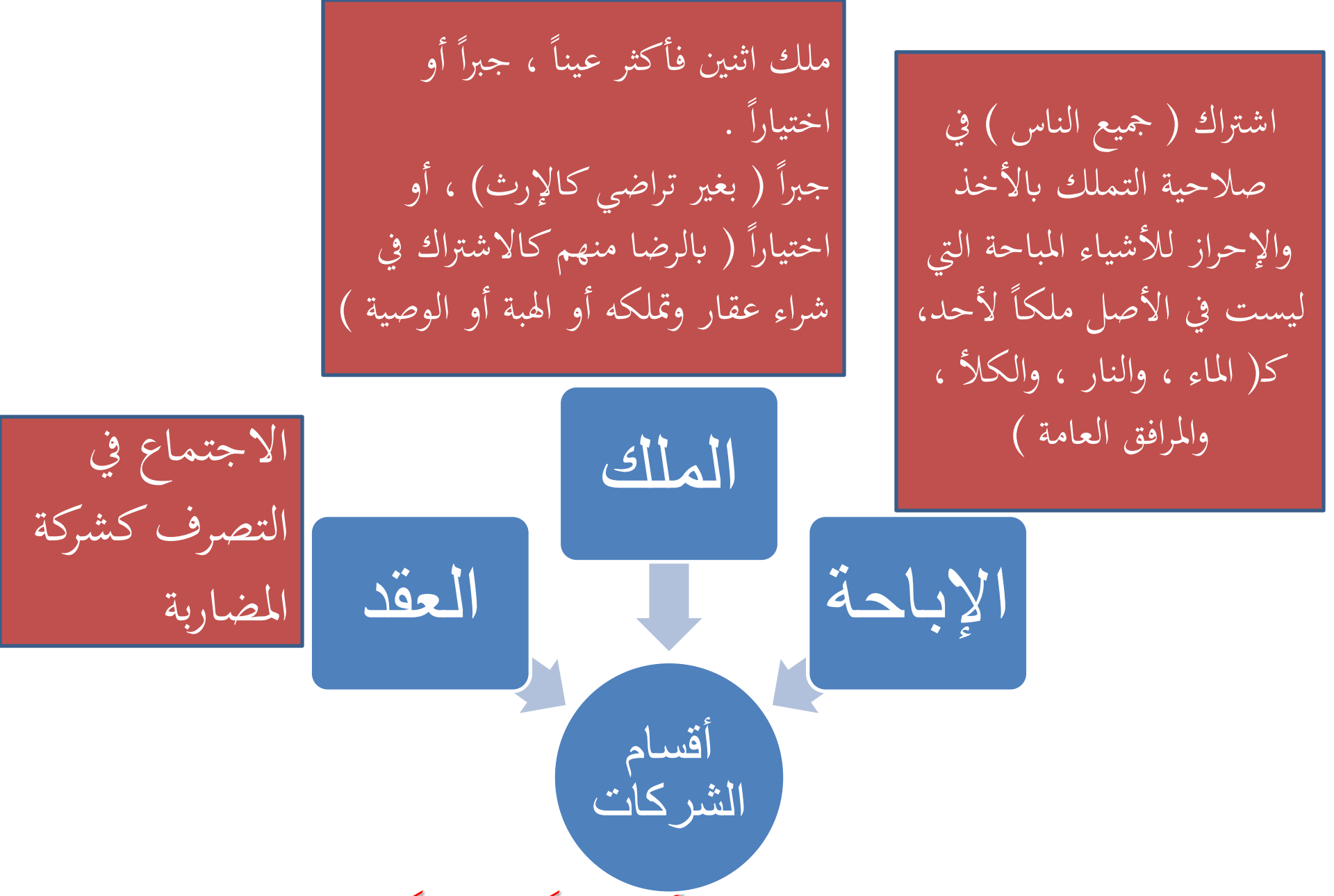

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

أنواع شركات العقود

١) شركة العنان

أن يشترك رجلان بماليهما
على أن يعملا بأبدانهما
والربح بينهما

الربح والخسارة بحسب
أسهمهم في رأس المال

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

أنواع شركات العقود

٢) شركة المضاربة

أن يدفع ماله إلى آخر
ليتجر فيه والربح بينهما

الخسارة على رب المال،
وأما المضارب فيخسر
جهده فقط

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

أنواع شركات العقود

٣) شركة الوجوه

أن يشترك اثنان فيما يشتريان بجاههما ووثقة التجار بهما –من غير أن يكون لهما رأس مال– ويعملان فيهِ

ما يحصلان عليه من الربح فهو بينهما على ما شرطاه

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

٤) شركة الأبدان ”الأعمال“

أنواع شركات العقود

أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبونه بأيديهم.
كالصناع والصيادين وأصحاب الورش والنجارة.

يكون الربح بينهما بحسب ما شرطوه

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

أنواع شركات العقود

٥) شركة المفاوضة

أن يفوض كل واحد من الشريكين إلى الآخر الشراء أو البيع أو المضاربة أو التوكيل أو الابتياع في الذمة أو غير ذلك.

يكون الربح بينهما بحسب ما شرطاه، والخسارة على قدر المال

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

شركات العقود

أبرز القواعد في الشركات

١

الربح والملك على حسب ما اتفق عليه الشركاء، وأما الخسارة فعلى رب المال

هل يجوز اشتراط ضمان رأس المال على عامل المضاربة؟ وإذا حصل فما حكم الشركة؟

لا يجوز، وتصح الشركة في قول جمهور العلماء ويبطل الشرط وحده.

ربنا زدنا فقها وعلما وإيمانا

شركات العقود

أبرز القواعد في الشركات

٢

لا يجوز تحديد الربح بمقدار معين من المال، بل لا بد أن يكون مشاعاً كالربع والثلث والنصف، أو بالنسبة كـ ١٠%

تحديد الربح بمقدار معين يجعله قرضاً بفائدة ويخرجها عن كونها شركة

كل قرض جر نفعاً فهو ربا

ربنا زدنا فقها وعلما وإيمانا

أبرز القواعد في الشركات

شركات العقود

٣ هل يجوز تحديد مبلغ ثابت للمضارب مقابل جهده وعمله

مسألة خلافية بين أهل العلم، وجمهور العلماء أنه لا يجوز.
وقد ذهب بعض الفقهاء المعاصرين إلى جواز ذلك إذا كتب عقد مستقل أنه عامل يأخذ مقابله أجراً ثابتاً، ويكون عقد الشراكة عقداً آخر مبني على النسبة "كما في المعايير الشرعية في البحرين".

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

شركات العقود

أبرز القواعد في الشركات

٤ تساوي الشريكين في الغنم والغرم

لا يجوز ضمان الربح أو عدم الخسارة للشركاء أو بعضهم، لأنها تتحول من تجارة مشروعة إلى قرض ربوي محرم

لكن يجوز توقع الأرباح، ومثلها: نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية

ربنا زدنا فقها وعلما وإيمانا

أبرز القواعد في الشركات

شركات العقود

٥

المال في يد المضارب أمانة لا يضمنه إلا إذا تعدى أو فرط

مسألة: إن عمل المضارب في المال ثم ادعى الخسارة ولم يظهر منه تعدٍ ولا تفريط فيقبل قوله من غير بينة، إلا إذا أثبت رب المال تعدي المضارب أو تفريطه

يد المضارب يد أمان، فلا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط

التكييف الفقهي للشركات

الشخصية الاعتبارية

الشخصية الطبيعية

مجموعة من الأشخاص أو الأموال تقوم لتحقيق هدف معين مشترك ، ويمنحها القانون كياناً مستقلاً قابلاً للإلزام والالتزام

للشخصية الاعتبارية ذمة مستقلة عن ذمة الذين قاموا بإنشائها، تستطيع بها أن تتملك وتتعاقد، وأن تلزم بالحقوق، وتلتزم بالواجبات مثل الشخص الحقيقي

الشخصية الاعتبارية

يترتب على القول بأن للشخص الاعتباري ذمة مستقلة ما يلي :
١-الحصة التي يقدمها أحد أفراد الشخصية الاعتبارية تخرج عن ملكه وتصبح ملكاً للشخص الاعتباري .
٢-أنه لا يجوز لدائني أحد أفراد الشخصية الاعتبارية الرجوع بديونهم على الشخص الاعتباري ، كما لا يجوز لدائني الشخص الاعتباري الرجوع على الأموال الخاصة لهؤلاء الأشخاص، فمن يطالب شركة stc بألف ريال، ليس له أن يأخذها من حساب خاص لموظف، وإنما يطالب الشركة بصفتها الاعتبارية.

الشخصية الاعتبارية ثابتة وممكنة في ضوء القواعد العامة في الفقه الإسلامي، فتبنى أحكامها على ضوءها، ومما يدل على ذلك جريان الفقهاء على جعل ذمة خاصة للشخصية الحكمية كالأوقاف وأموال الدولة.

انتهاء الشركات

١) الفسخ : حيث يجوز لكل واحد من الشريكين فسخ عقد الشركة إذا لم يترتب على ذلك ضرر عند جمهور العلماء

٢) انتهاء العمل أو المشروع الذي أسست الشركة من أجله.

٣) الموت: تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء عند الجمهور القائلين بعدم توريث حق المشاركة لكن للورثة وأوصيائهم الخيار بين القسمة والدخول في الشركة

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

انتهاء الشركات

٤) انعدام الأهلية الكاملة: تنتهي الشركة بانعدام الأهلية بالنسبة لأحد الشركاء كالجنون مثلا

٥) هلاك رأس مال شركة الأموال.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

الشركات المعاصرة

شركات المساهمة

شركات التأمين

شركات التمويل

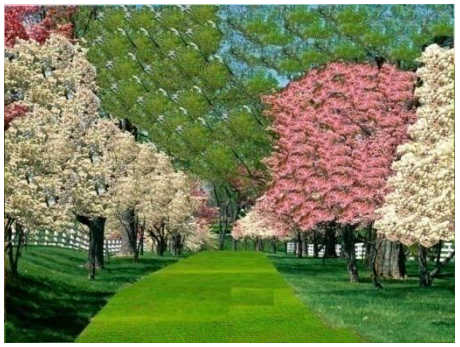

شركات المساهمة

الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمة أسهمهم التي يملكونها

من خصائص شركات المساهمة:

- يدير هذه الشركة مجلس إدارة يعينه المؤسسون إلى أن تنعقد الجمعية العمومية للمساهمين عقب تأسيس الشركة وبدء عملها ، فتقوم باعتماد هذا المجلس أو تغييره ، أو تحدد عضوية الأعضاء حسب المدة والكيفية عند تأسس الشركة.
- ليس للشركة عنوان يتألف من أسماء الشركاء وإنما يكون لها اسم تجاري ينبئ عن الغرض من تكوينها.

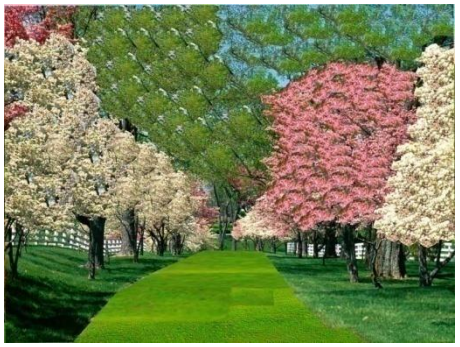

شركات المساهمة

أهميتها:

هي العمود الفقري للحياة الاقتصادية المعاصرة فبها تنمو المجتمعات والمشاريع ويقوى الاقتصاد.

تقوم على استثمار الأموال دون حاجة لوجود أصحابها مما يسمح للكثيرين بالمشاركة فيها.

زيادة الثروة الاقتصادية.

تنهض الأمم بقوة الاقتصاد

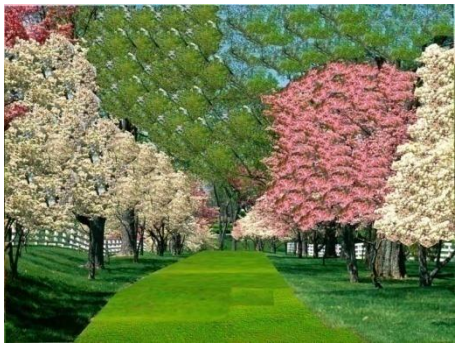

التكييف الفقهي لشركات المساهمة

السهم: حصة في رأس مال الشركة.
والشركة تعتبر شخصية اعتبارية مستقلة عن ملاكها، وذمة الشركة مستقلة عن ذمة الشركاء.

السهم: يمثل نصيب الشريك في موجودات الشركة. كما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي.

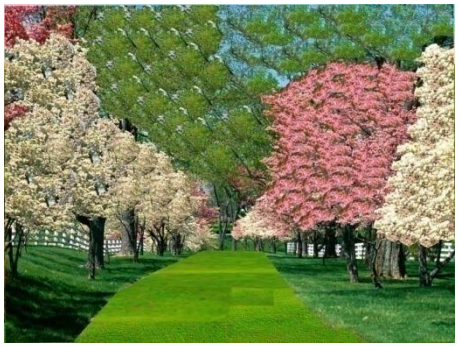

التكييف الفقهي لشركات المساهمة

مما يؤكد أن السهم:
يمثل نصيب الشريك في موجودات الشركة:

- أن المساهم له حق التصرف في سهمه بالبيع أو الهبة ونحوها؛ وهذا دليل الملك؛ لأن الإنسان لا يبيع ما لا يملك.
- أن المساهم يستحق نصيباً في موجودات الشركة عند تصفيتها.

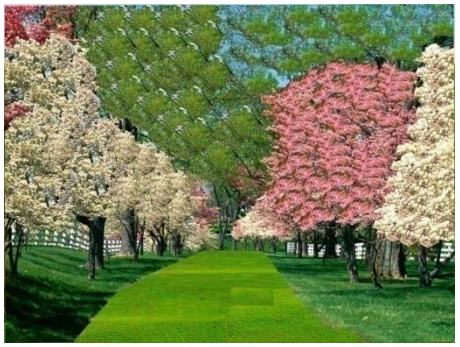

التكييف الفقهي لشركات المساهمة

شركة عنان ومضاربة

إذا كان مجلس الإدارة مساهماً ويأخذ مكافأته بنسبة من الربح.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

الشركات المساهمة

الشركات النقية	نشاطها مباح ولا تعمل بالربا	مباحة
الشركات المحرمة	نشاطها محرم	محرمة
الشركات المختلطة	نشاطها مباح لكنها تعمل بالربا	خلاف

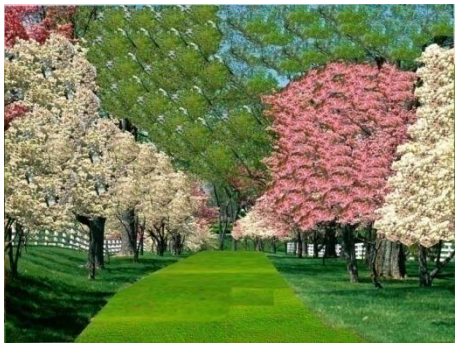

حكم الشركات المختلطة

القول الأول: يجوز ، بشرط أن يتخلص من النسبة المحرمة. قول ابن عثيمين واللجان الشرعية في البنوك

- القول الثاني: محرمة. اللجنة الدائمة، المجمع الفقهي.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

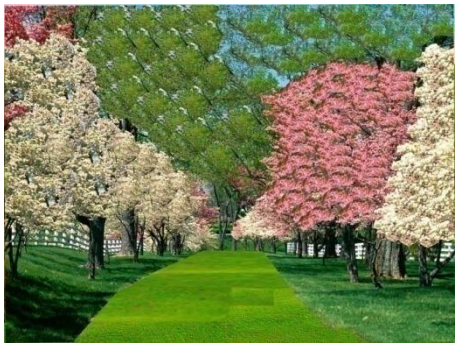

أدلة القائلين بالجواز

قاعدة: إذا اختلط المال الحلال بالمال الحرام، وكان الحرام محرماً لكسبه لم يحرم الجميع، وللأكثر حكم الكل، والنادر لا حكم له.

- أن هذه الشركات تقوم بأعمال كبيرة، وتشكل عنصراً اقتصادياً مهماً في حياتنا المعاصرة، فلا غنى عنها في المجتمع المسلم، ولو قيل بعدم جواز المساهمة فيها لتعطلت مصالح الناس وما قامت تلك الشركات.

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

أدلة القائلين بالتحريم

(وحرم الربا) "لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده، وقال: هم في الإثم سواء"

والمساهم يعتبر أحد ملاك هذه الشركة، فالسهم حصة شائعة في رأس مال الشركة، فيكون هذه المساهم قد تعامل بالربا بالوكالة، وقد تشددت الشريعة في باب الربا تشدداً عظيماً..

- (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

ربنا زدنا فقهاً وعلماً وإيماناً

قرار المجمع الفقهي

الإسهام في الشركات:

أ- بما أن الأصل في المعاملات الحل فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز.

ب- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.

ج- الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة.

يرجع إليها في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص٥٤

الصناديق الاستثمارية

هو وعاء استثماري يضع العميل فيه مبلغاً من المال، ويقوم البنك بإدارته، ويعطي العميلُ البنكَ نسبة من الربح مقابل أتعابه

- التكييف الفقهي لها: مضاربة، والأصل فيها الجواز شرعاً

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص٥٤

الصناديق الاستثمارية

صناديق لا تشرف عليها هيئات شرعية

لا تخلو غالباً من التعامل بأسهم شركات محرمة، وربما تتعامل بالسندات

صناديق تشرف عليها هيئات شرعية

كثير منها تتعامل مع الشركات المختلطة؛ لأن غالب الهيئات تجيز التعامل بها، فيجري فيها الخلاف السابق

شركات التأمين

نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة أو التبرع، ويلتزم فيه طرف لآخر بتعويض نقدي يدفعه له عند حصول حادث أو ضرر ونحو ذلك.

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص ١٦٧

أنواع التأمين

تعاوني "تكافلي"

يدفع الشخص على أساس التبرع، والجهة التي يدفع لها المبالغ لا تقصد التجارة والأرباح، ومن صوره: صناديق الأسر والعوائل.

تجاري

يدفع الشخص على أساس المعاوضة، والشركة تريد تحصيل الأرباح

حكم التأمين التعاوني

جائز:

-لحديث الأشعريين.

-نظام العاقلة في الإسلام قائم على فكرة التكافل والتعاون.

-الشريعة تتسامح فيما كان على سبيل الإحسان والتعاون.

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص ١٧٢

حكم التأمين التجاري

القول الأول: جائز.

قول بعض المعاصرين، ومنهم: مصطفى الزرقا

القول الثاني: محرم.

قول أكثر المعاصرين، واتفقت عليه المجامع الفقهية، وهيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة

أدلة القائلين بجواز التأمين التجاري

- أن التأمين فيه مصلحة كبيرة، وما يوجد فيه من غرر مغتفر بجانب المصلحة الكبيرة.
- قياس التأمين التجاري على العاقلة.
- قياس التأمين التجاري على نظام التقاعد والتأمينات.
- قياس عقود التأمين التجاري على عقود الحراسة.

كيف تناقش ما سبق؟

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص ١٧٢

أدلة القائلين بتحريم التأمين التجاري

– اشتماله على الغرر الفاحش، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الغرر.

–أنه نوع من المقامرة والمخاطرة الشديدة.

–أنه من أكل أموال الناس بالباطل؛ لأنه أخذ للمال بغير مقابل.

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص ١٧٢

قرار المجمع الفقهي

قرر ما يلي:

أولاً: أن عقد التأمين التجاري ذي القسط الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كبير مفسد للعقد. ولذا فهو حرام شرعاً.

ثانياً: أن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون، وكذلك الحال بالنسبة لإعادة التأمين القائم على أساس التأمين التعاوني.

ثالثاً: دعوة الدول الإسلامية للعمل على إقامة مؤسسات التأمين التعاوني وكذلك مؤسسات تعاونية لإعادة التأمين، حتى يتحرر الاقتصاد الإسلامي من الاستغلال ومن مخالفة النظام الذي يرضاه الله لهذه الأمة.

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص ١٧٦

شركات التمويل

التمويل "التورق الحقيقي"

أن يحتاج شخص إلى النقد فيشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها على أجنبي نقداً

التمويل "التورق المنظم"

شراء السلعة من البنك بالأجل مع توكيله ببيعها قبل أن يقبضها

ما يشتمل عليه عقد التمويل

أولاً: بيع التورق

وهو أن يشتري من يحتاج مالاً سلعة مؤجلة بأكثر من قيمتها حالة، ثم يبيعها على أجنبي نقدا.

والراجح. ما ذهب إليه جمهور الفقهاء. وهو الجواز.

للأدلة العامة التي تدل على أن الأصل في المعاملات الحل، ولا دليل على المنع.

ولأن الحاجة قائمة إليها، فليس كل أحد اشتدت حاجته إلى النقد يجد من يقرضه.

ما يشتمل عليه عقد التمويل

ثانياً: بيع المرابحة للآمر بالشراء

- **ومن الأمثلة المعاصرة على بيع التورق** ما يسمى بـ(بيع المرابحة ، أو بيع الآمر بالشراء) وقد اشتهر هذا البيع وانتشر انتشاراً عظيماً بين الناس اليوم وأكثر من يقوم به البنوك بأنواعها ، ويصح هذا البيع وفق الشروط الآتية :
- ١ - أن يتملك البائع السلعة ملكاً حقيقياً .
- ٢ - أن يحوزها إليه ولا يبيعها حيث ابتاعها .
- ٣ - أن يكون المشتري حراً بعد ذلك بين الشراء أو الترك . (بمعنى أن العقد لا يتم قبل أن يتملكها البائع) .
- ٤ - إذا كان المشتري سيقوم بتثبيت الراتب في البنك فيشترط في البنك ألا يكون ربوياً ؛ لأن تثبيت الراتب فيه يعني إعانته على الربا ، وهذا من التعاون على الإثم والعدوان .

ما يشتمل عليه عقد التمويل

ثالثاً: بيع التقسيط

بيع التقسيط يقوم علىٍ أن تشتري شيئاً وتدفع قيمته أقساطاً بزيادة عن قيمتها حالة.

وحكمه الجواز في قول عامة أهل العلم.

للأدلة العامة التي تدل على أن الأصل في المعاملات الحل، ولا دليل على المنع.

ولأنه لا بأس بالزيادة في مقابل الأجل، وليس هذا من الربا.

إذا تبايعتمِ بالعينة ورضيتم بالزرع ..سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم

التورق المنظم يشبه :

بيع العينة

السلعة

أن يشتري خالد سلعة من محمد بألف وخمسمائة مؤجلة بعد سنة

ثم يشتري محمد السلعة من خالد بألف ريال حالة

www.themegallery.com

صورة بيع العينة

أن يشتري شيئاً نقداً
بأقل مما باع به مؤجلاً

أن يشتري خالد سيارة من محمد بـ ١٠٠,٠٠٠ مؤجلة بعد سنة ثم يشتري محمد السيارة من خالد بـ ٩٠,٠٠٠ حالة

فكأنه قرض بزيادة

حرام؛ لأنه ذريعة إلى الربا وحيلة عليه

صور من عقود التمويل

التمويل ببيع وشراء الأسهم

يحتاج تمويل مثل: (١٠٠,٠٠٠) فيشتري له البنك أسهم ثم يبيعها على الشخص مؤجلاً، فتدخل في محفظته، ثم يبيعها نقداً حالاً

التمويل بشراء العقارات والمساكن

يريد العميل شراء بيت فيعينه للبنك، فيشتريه البنك ويتملكه ثم يبيعه على العميل مؤجلاً، ويكون مرهوناً للبنك حتى يوفي المبلغ

ما يشتمل عليه عقد التمويل

حكم التمويل في الأسهم والعقارات والمساكن

- **يجوز** ويصح هذا البيع وفق الشروط الآتية:
- ١ - أن يتملك البائعٍ (وهو البنك) السلعة ملكاً حقيقياً .
- ٢ - أن يحوزها إليه.
- ٣ - أن لا يتم العقد قبل أن يتملكها البائع فلا يلزم صاحب الوعد بالشراء .

قرار المجمع الفقهي

قرر مجلس المجمع ما يلي :

أولاً : عدم جواز التورق الذي سبق توصيفه في التمهيد للأمور الآتية :

١. أن التزام البائع في عقد التورق بالوكالة في بيع السلعة لمشتر آخر أو ترتيب من يشتريها يجعلها شبيهة بالعينة الممنوعة شرعاً ، سواء أكان الالتزام مشروطاً صراحة ، أم بحكم العرف والعادة المتبعة .

٢. أن هذه المعاملة تؤدي في كثير من الحالات إلى الإخلال بشروط القبض الشرعي اللازم لصحة المعاملة.

٣. أن واقع هذه المعاملة يقوم على منح تمويل نقدي بزيادة من البنك للمستورق ، وعملية البيع والشراء تكون صورية في معظم أحوالها .

وهذه المعاملة غير التورق الحقيقي المعروف عند الفقهاء ، وقد سبق لـ " المجمع " في دورته الخامسة عشرة أن قال بجوازه بمعاملات حقيقية وشروط محددة بينها قراره ؛ وذلك لما بينهما من فروق عديدة فصلت القول فيها البحوث المقدمة .

التورق الحقيقي يقوم على شراء حقيقي لسلعة بثمن آجل ، تدخل في ملك المشتري ، ويقبضها قبضاً حقيقيّاً ، وتقع في ضمانه ، ثم يقوم ببيعها هو بثمن حالٍّ لحاجته إليه ، قد يتمكن من الحصول عليه ، وقد لا يتمكن ، والفرق بين الثمنين الآجل والحال لا يدخل في ملك المصرف الذي طرأ على المعاملة لغرض تبرير الحصول على زيادة لما قدم من تمويل لهذا الشخص بمعاملات صورية في معظم أحوالها ، وهذا لا يتوافر في المعاملة المبينة التي تجريها بعض المصارف

في كتاب فقه المعاملات المالية المعاصرة د. الخثلان ص ١١٤